العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

September 3rd, 2024

نحن، الحركات والمنظمات الحقوقية والشعبية والمجتمع المدني الفلسطينية الموقعة أدناه، وبينما نرحب بالرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي يتناول العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، فإننا نكرّر مطالبنا للمجتمع الدولي، وخاصة الدول الثالثة، والأمم المتحدة، والكيانات التجارية، للعمل على إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والمشروع الاستيطاني، ونظام الفصل العنصري، والتي تشكل أدوات لترسيخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإسرائيلي المستمرّ منذ 76 عامًا، وكذلك إنهاء الإبادة الجماعية المستمرّة في غزة.

وفي رأيها الاستشاري، قضت محكمة العدل الدولية بأن وجود إسرائيل كقوة محتلّة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك احتلالها العسكري ومستوطناتها، هو أمر غير قانوني ويجب إنهاؤه في أسرع وقت ممكن، وبأنّ إسرائيل تنتهك الحظر المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تحظر الفصل العنصري (الأبارتهايد) والعزل العنصري (racial segregation)

كما وجدت المحكمة في رأيها الاستشاري، بأن سياسات وممارسات إسرائيل تنتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. إن التواطؤ المباشر لمعظم الدول، وتقاعسها عن اتخاذ إجراءات حازمة، يعزّز هذا الوضع الراهن، ممّا يعني استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، فضلاً عن هيمنة نظام دولي قائم على شريعة الغاب ومنطق القوة لا القانون. ولوضع حدٍ لذلك، يجب على الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الشركات، الامتثال بشكل لا لبس فيه للرأي الاستشاري والتقيّد به وترجمته إلى تدابير مساءلة ملموسة وفعّالة لإنهاء إفلات إسرائيل منذ أمد طويل من العقاب، وفرض سيادة القانون.

يُلزم هذا الرأي الاستشاري "الرسمي/ذو الحجيّة"، كما وصفه خبراء مستقلون من الأمم المتحدة، جميع الدول والمنظمات الدولية والشركات بعدم الاعتراف بالوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ممارسات الفصل العنصري والضم وإنكار الحق في تقرير المصير، وعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم الذي يعزز هذا الوضع ويغذيه. كما شددت المحكمة على ضرورة أن تمتنع الدول عن إقامة "أي معاملات اقتصادية أو تجارية مع إسرائيل، فيما يتعلّق

العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

وتماشياً مع مطالب المجتمع المدني الفلسطيني الراسخة، ذكر خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أنّ على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال للرأي الاستشاري واتخاذ إجراءات بشكل فوري "لمراجعة كافة العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع إسرائيل، بما في ذلك الأعمال التجارية والمالية وصناديق التقاعد وفي المجالات الأكاديمية والأعمال الخيرية"، وفرض حظر عسكري على الأسلحة على إسرائيل ووضع "حد لجميع [العلاقات] التجارية الأخرى التي قد تلحق الضرر بالفلسطينيين، وفرض عقوبات مستهدفة، بما في ذلك تجميد الأصول، على الأفراد والكيانات الإسرائيلية المتورطة في الاحتلال غير القانوني وسياسات الفصل العنصري والأبارتهايد".

يأتي هذا الرأي الاستشاري في وقتٍ أدى فيه فشل المجتمع الدولي المتعمّد، وعدم رغبته في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب الإسرائيلية التي استمرّت عقودًا من الزمن ومعالجة الأسباب الجذرية للمعاناة الفلسطينية، كلّ هذا قاد إلى تشجيع إسرائيل على تفعيل الطبيعة الإبادية المتأصلة لدى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. يجب على الدول اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لفرض وقف إطلاق النار في غزة، وإنهاء الإبادة الجماعية المستمرّة، وإجبار إسرائيل، في الحدّ الأدنى، على الامتثال لأوامر التدابير المؤقتة الثلاثة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

ووفقاً للقانون الدولي، فإنّنا نحثّ على حشد الجهود الشعبية وجهود المجتمع المدني للضغط على جميع الدول من أجل:

- فرض حظر عسكري إلزامي وشامل (باتجاهين) على إسرائيل بما في ذلك جميع الأسلحة ومعدّات الأمن والمراقبة ووقود الطائرات والتدريب والمناورات المشتركة، ووقف جميع عمليات التصدير والاستيراد والنقل، بما في ذلك الأجزاء والمكونات وغيرها من المواد ذات الاستخدام المزدوج، من وإلى إسرائيل. وفي الحالات التي ينطبق فيها ذلك، يتعيّن على الدول تعليق جميع أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل، بما في ذلك البحوث العسكرية المشتركة والمواد ذات الاستخدام المزدوج والشراكات الصناعية العسكرية.
- فرض عقوبات قانونية ومستهدفة، بما في ذلك إنهاء العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفرض عقوبات مصرفية ومالية، وتعليق التجارة أو أيّ اتفاق تعاون آخر مع إسرائيل، حتى تنهي وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن مشروعها الاستيطاني، والضمّ، والاضطهاد، والعزل العنصري والفصل العنصري (الأبارتهايد) ضد الشعب الفلسطيني.

العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

- سنّ تشريعات تمنع الشركات التي يقع مقرّها ضمن اختصاص الدول من العمل بشكل مباشر أو غير مباشر أو التجارة مع أو الاستثمار في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي أو المساهمة في صيانته و/أو تغذيته وتوسيعه؛ و
- حيثما ينطبق ذلك، إلغاء "الوضع الخيري" وغيره من الإعفاءات الضريبية للمؤسسات شبه الحكومية التي تستفيد من الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتحافظ عليه، والمشروع الاستيطاني غير القانوني، ونظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد، بما في ذلك الصندوق القومي اليهودي، وإنهاء التدفق غير القانوني للاستثمارات منها.

- فرض عقوبات مستهدفة على الأشخاص الطبيعيين والقانونيين المتواطئين والشركات والمؤسسات الإسرائيلية والدولية المتورطة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والجرائم الدولية.
- دعم تبني قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يتبنى بالكامل نتائج محكمة العدل الدولية ويدعو:
  - فرض حظر شامل على الشركات المشاركة في إنتاج أو تجارة أو تسويق سلع وخدمات المستوطنات؛
  - جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو تقديم المساعدة أو العون في الحفاظ على هذا الوضع؛
  - جميع الدول إلى فرض عقوبات مستهدفة وقانونية على إسرائيل، بما في ذلك الحظر العسكري الشامل، فضلاً عن العقوبات المصرفية والمالية والاقتصادية والأكاديمية والتجارية والدبلوماسية؛
  - جميع الدول إلى رفض تقديم تسهيلات الهبوط والمرور لجميع الطائرات التي تدخل المجال الجوي الفلسطيني بشكل غير قانوني بموجب الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل؛
  - دعوة جميع الدول إلى رفض الرسو والعبور لجميع السفن التي تمرّ عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بفلسطين، والتي تسيطر عليها إسرائيل تحت الحصار البحري؛
  - جميع الدول والمنظمات الإقليمية إلى إنهاء اتفاقيات النفط والغاز وغيرها من اتفاقيات الطاقة مع إسرائيل، حيثما يتضمن أي جزء من الاتفاقية العبور من أو خطوط الأنابيب والبنية الأساسية الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة أو المتاخمة لها، بما في ذلك مياهها الإقليمية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة؛
  - على الجمعية العامة للأمم المتحدة تعليق عضوية إسرائيل، كما تم تعليق

العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

- دعوة الجمعية العامة إلى إعادة تشكيل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالفصل العنصري ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، لإنهاء الفصل العنصري الإسرائيلي، وضمان قيام إسرائيل "بإلغاء جميع التشريعات والتدابير التي تخلق أو تحافظ على الوضع غير القانوني، بما في ذلك تلك التي تميّز ضدّ الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة"؛
- دعوة إسرائيل إلى دفع تعويضات كاملة لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين عن الأضرار الناجمة عن أفعالها غير المشروعة دولياً في سياق وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ عام 1967، مع التذكير بالمبدأ الأساسي الذي ينصّ على أن "التعويض يجب أن يمحو، قدر الإمكان، جميع عواقب العمل غير القانوني ويعيد الوضع إلى ما كان من المحتمل أن يكون عليه لو لم يرتكب هذا العمل"، وإنشاء آلية تعويضات دولية لهذا الغرض؛
- -وضع خطوات ملموسة لانسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة بشكل غير قانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجلاء المستوطنين من المستوطنات، وتفكيك الجدار، وعودة الفلسطينيين النازحين أثناء الاحتلال إلى مكان إقامتهم الأصلي، وإعادة الأراضي الفلسطينية وغيرها من الممتلكات غير المنقولة، فضلاً عن جميع الأصول التي تمّ الاستيلاء عليها من أي شخص طبيعي أو اعتباري منذ الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وجميع الممتلكات الثقافية والأصول المأخوذة من الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك الأرشيفات والوثائق؛
- الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة تقديم المساعدة للسكان الفلسطينيين النازحين للعودة إلى ديارهم.

- تقديم المشورة والتوجيه الواضحين لصناديق التقاعد والصناديق السيادية وغيرها من صناديق الاستثمار والشركات والجامعات والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية لضمان عدم انخراطها في أنشطة تجارية أو غير تجارية مع إسرائيل أو مع مؤسساتها المتواطئة.
- التعاون الكامل من أجل إعادة توطين الفلسطينيين الذين نزحوا خلال الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية عام 1967، وإجلاء المستوطنين الإسرائيليين الموجودين بشكل غير قانوني في الأراضي المحتلة؛
- مقاضاة المواطنين الخاضعين لولايتها القضائية المتورطين في نهب الموارد الفلسطينية في انتهاك للقانون الدولي؛ بما في ذلك من خلال استغلال النفط والغاز واتفاقيات الامتياز مع إسرائيل في الأراضي والمياه الاقتصادية

العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

- في حالة عدم اتخاذ الدولة لمثل هذا الإجراء، إحالة الوضع في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع تسليط الضوء بشكل خاص على جرائم الفصل العنصري والإبادة الجماعية والجرائم المتعلقة بالمستوطنات والوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي المحتلة؛
- التحقيق مع المواطنين مزدوجي الجنسية الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي ومقاضاتهم وتقديم توجيهات واضحة للمواطنين بالامتناع عن التجند في الجيش الإسرائيلي.
- تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية لمحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية المشتبه بهم، بما في ذلك جرائم نقل السكان والفصل العنصري، من خلال المحاكم المحلية.

ندعو الأمم المتحدة إلى:

- إجراء مراجعة شاملة وتحقيق عاجل بهدف تحديد العلاقات الاقتصادية والاستثمارات والاتفاقيات التجارية وخطط وبرامج التعاون مع إسرائيل والشركات المتواطئة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، وإلغائها على الفور، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك، ووضع إرشادات الشراء المناسبة. ومن شأن هذا أن يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى استبعاد الشركات المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة والشركات المتواطئة في الجرائم الدولية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الإبادة الجماعية والأبارتهايد.

وندعو المنظمات، بما في ذلك الشركات، إلى:

- إنهاء جميع التعاملات التجارية والانسحاب من جميع الأنشطة التجارية والعلاقات التي قد تجعلها متواطئة في الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك الفصل العنصري والإبادة الجماعية، والتي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

العقوبات الآن!

المجتمع المدني الفلسطيني يطالب بالامتثال الدولي الفوري لقرارات محكمة العدل الدولية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي

الجهات الموقّعة

- **اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BNC)***
- **مؤسسة الحق**
- **القانون من أجل فلسطين**
- **مركز العمل المجتمعي – جامعة القدس**
- **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**
- **مركز الميزان لحقوق الإنسان**
- **المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح**
- **مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC)**
- **اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)**
- **المعهد الفلسطيني للدبلوماسية العامة (PIPD)**
- **مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان**
- **مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)**
- **مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (SHAMS)**
- **ائتلاف أمان**
- **المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (MADA)**
- **مرصد الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي (المرصد)**
- **مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (Hurryyat)**
- **الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (DCIP)**
- **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR)**
- **نقابة المحامين الفلسطينيين**
- **الحق أوروبا**

* اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها *(BNC)* هي أكبر تحالف للفلسطينيين في الوطن والمنفى مكون من فصائل سياسية و اتحادات و نقابات و منظمات شعبية و غيره، و هي قيادة حركة مقاطعة اسرائيل *BDS* عالميا.

الرابط للبيان هنا